

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد ادوارد كالون،،

الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنسق الشؤون الانسانية في الأردن،
السادة أصحاب العطفة والسعادة أعضاء اللجنة التنسيقية لشؤون المساعدات الانسانية،
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء فرق عمل خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب باسم وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالنيابة عن معالي الوزير الذي يهديكم أطيب التحيات ويتمنى لورشتنا هذه كل التوفيق والنجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

بالرغم من مرور ما يزيد عن ست سنوات ونصف على الأزمة السورية فإنه وللأسف الشديد لا تبدو في الأفق أية بوادر جدية لإنهاء النزاع والذي طالت آثاره ليس سوريا فحسب، بل الدول المجاورة واوروبا.

الأردن كعادته كان سباقا في تقديم كل ما هو ممكن للأخوة السوريين الذين لجأو اليه طلباً للأمن والأمان، وتحمل أعباء تنوء عن تحملها دول كبيرة وغنية، حيث أن مسؤولية الاستجابة للأزمات الاقليمية والدولية لا تقع على عاتق الأردن بل هي مسؤولية دولية وتشاركية، ولا يجب رهنها بأي حال من الأحوال لاعتبارات المصالح والسياسة، حيث أثبتت التجارب أنه اذا لم نحسن إدارة الأزمات فإنها ستولد أزمات أكبر وأخطر من حيث الجغرافيا والزخم والأثر.

السيدات والسادة،،

لقد وعى الأردن مبكراً أهمية إعداد خطة الاستجابة للأزمة السورية وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع منظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية. وشكل الأردن حالة ريادية ليس في تحقيق المشاركة الفاعلة لكافة أصحاب العلاقة فحسب وإنما أيضاً باتباع نهج دعم المنعة، حيث أن الأزمة لم تعد أزمة لاجئين فحسب وإنما طالت مختلف مناحي الحياة في الأردن وهددت مكتسبات التنمية والإصلاح التي تم إنجازها خلال السنوات والعقود السابقة.

إن عقد هذه الورشة والتي أصبحت تقليداً سنوياً يعكس الأهمية التي نوليها وشركاؤنا للتوافق على أنجع الحلول والتخيلات والبناء على أسس ونهج علمي في تحديد الآثار والهشاشة والمشاريع وأولوياتها، ولا بد لي أن أؤكد هنا على ضرورة التركيز على مشاريع دعم المنعة بنفس الدرجة التي يتم التركيز فيها على مشاريع دعم اللاجئين، حيث أن الإخلال بهذه المعادلة لا يخدم أحداً ويهدد استدامة الخدمات لكلا الجانبين، وفي هذا السياق فإن أية مناقشة أو خطة أو برنامج إقليمي لا يراعي ذلك لن يحظ بالموافقة والدعم من قبلنا.

السيدات والسادة،،

وأنتم تجتمعون اليوم لإعداد خطة الاستجابة للأزمة السورية 2017-2019، فإنه لا بد من تحديد الإطار العام والافتراضات التي ستؤطر وتحدد الملامح الرئيسية للخطة واسمحوا لي أن أؤكد هنا على ما يلي:

- ستبني الخطة على تحليل الهشاشة القطاعي والذي يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الآثار والاحتياجات وإنما الانجازات التي تمت خلال العام السابق والملتزم بتنفيذها خلال الفترة القادمة.
- التقاسم العادل للمسؤوليات من قبل المجتمع الدولي دولا ومؤسسات وبما لا يقل عن ما تضمنه العقد مع الأردن والذي اعتمد في مؤتمر لندن 2016
- ان كافة السوريين في الأردن والبالغ عددهم 1,266,000 في نهاية 2015 يعتبرون لاجئين منهم حوالي 142 ألف يعيشون في المخيمات. ويتوقع أن تبلغ نسبة الزيادة السكانية السنوية حوالي 3%.
- الانتهاء من تعبئة ملخص وثيقة المشروع خلال هذه الورشة مع التأكيد والتركيز بأن تخصص وثيقة مشروع منفرد لكل تدخل، فعلى سبيل المثال يشكل بناء مدرسة أو إضافة غرف صفية مشروعاً بحد ذاته وكذلك الحال بالنسبة للعيادات والطرق مع تحديد الأنشطة بشكل مفصل (الأجهزة والمعدات، المواد، الأثاث، التدريب وغيرها).

السيدات والسادة،

انتهاز هذه المناسبة لأشركم جميعاً على الجهود القيمة التي بذلتموها خلال الفترة السابقة وأخص بالذكر كافة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة شركائنا في هذا النشاط ومنظمات الأمم المتحدة وبالأخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي على الدعم والمساندة التي يقدمونها لدعم سكرتاريا الإطار وخطة الاستجابة للأزمة السورية. والشكر موصول لكافة الدول والمؤسسات المانحة التي قدمت الدعم ووقفت الى جانب الأردن في مواجهة هذه الأزمة وكذلك المنظمات غير الحكومية على الجهود المميزة التي يبذلونها والتعاون المثمر مع المؤسسات الوطنية.

ولايفوتني أن أشكر كافة العاملين في وحدة تنسيق المساعدات الانسانية وسكرتاريا الإطار على ما يبذلونه من جهد متواصل لإنجاح هذه العمل الذي يتصدر أولوياتنا الوطنية.

أتطلع قدما لنتائج ورشتكم هذه، مؤكدا أن عامل الوقت يداهنا جميعا وبشكل خاص خلال الشهرين القادمين، أملا تعاون الجميع لإنجاز المهام بالأوقات المحددة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..